

مقرر
دراسات نقدية 3
الأسبوع 4

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث





المكتبة الرقمية السعودية 2022م

أطروحة دكتوراة بعنوان

"أثر الاشتراك غير المباشر في المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي"
د. عبدالعزيز علي القصير

DOI: <https://drepo.sdl.edu.sa/handle/20.500.14154/13769>

المقدمة

تهدف هذه المهمة إلى تحليل وتقييم نتائج الدراسة الموسومة "أثر الاشتراك غير المباشر في المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي" للباحث محمد القصير بن العزيز بن علي عبد الرافع، وفحص مدى ارتباط هذه النتائج بالفرضيات، وقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة مشكلة علمية محورية تتلخص في:

وجود تباين فقهي وقانوني في تحديد مسؤولية الشريك غير المباشر في الجريمة، خصوصاً عند غياب الفعل المباشر أو القصد الصريح، ومدى استحقاقه للعقوبة الجنائية، وهو ما يستدعي تحليلاً مقارنةً بين الفقه الإسلامي والقوانين الجنائية المعاصرة.

أولاً: تحليل نتائج الدراسة

ورد في خاتمة الدراسة مجموعة من النتائج الصريحة التي تمثل مخرجات التحليل المقارن بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، ويمكن تلخيصها وتفسيرها وتحليلها كالتالي:

- أبواب الاشتراك غير المباشر ما زالت مشرعة للباحثين:
- يشير الباحث إلى أن الموضوع لا يزال بحاجة إلى مزيد من الجهود العلمية المتعمقة.
- هذا اعتراف ضمني بأن الدراسة لم تُنه الجدل بل فتحت آفاقاً للبحث، مما يعكس إدراكاً جيداً لطبيعة الموضوع المركب.
- الجانب الشرعي من الاشتراك غير المباشر يفتقر إلى التأسيس والتعديد وربط الفروع بالأصول:
- تعكس هذه النتيجة وجود فراغ في البنية النظرية أو في استثمار التراث الفقهي بالشكل المنهجي الذي يخدم الواقع المعاصر.
- يفهم من ذلك أن الباحث يدعو إلى صياغة نظرية فقهية متماسكة تؤسس لمسؤولية الشريك غير المباشر، وهو ما لم يكتمل بعد في الفقه التقليدي.



- عدم وضوح المواقف بين أقوال الفقهاء وشرح القوانين المعاصرة حول شروط وموانع الاشتراك:
 - تظهر هذه النتيجة تبايناً في المرجعيات والمنهجيات، وتؤكد أن البحوث المقارنة تكشف عن فجوات تحتاج إلى سدها في التأصيل النظري والتقنين الإجرائي.
- ضرورة استثمار الاجتهادات القضائية الحديثة في دعم فهم الاشتراك غير المباشر:
 - تشير هذه النتيجة إلى أهمية البعد العملي، وأن النصوص القانونية المجردة لا تكفي لفهم الحدود التطبيقية للمسؤولية الجنائية المشتركة.
- إبراز أثر الظروف المختلفة على الشريك غير المباشر في تقرير العقوبة أو تخفيفها:
 - يُعد ذلك تطوراً هاماً في تحليل النتائج، حيث ينتقل من العموميات إلى التمايز بناءً على السياق، مثل حالة القصد الاحتمالي أو الجريمة السلبية.

ثانيًا: تقييم النتائج

- من حيث العمق العلمي:
أظهرت النتائج قدرًا عاليًا من التحليل، خاصة في ربط القواعد النظرية بالتطبيقات القضائية، وفي استقراء النصوص الشرعية والأنظمة القانونية.
- من حيث الاتساق المنهجي:
النتائج جاءت منسجمة مع الأبواب والمباحث، ولم تكن منفصلة عن مسار البحث، مما يعكس التزامًا منهجيًا جيدًا.
- من حيث الأصالة والإضافة:
لم تكن النتائج تقليدية أو منقولة، بل اتسمت بالأصالة، خاصة في نقد الفقه التقليدي والدعوة إلى تطوير نظريات فقهية تتناسب مع الجريمة المعاصرة.
- من حيث الواقعية:
نجح الباحث في الربط بين الواقع القضائي والنظرية، لا سيما في دعوته لاستثمار الاجتهادات القضائية الحديثة في فهم الاشتراك غير المباشر.
- من حيث الشمول والاعتزان:
عالج الباحث الفقه الإسلامي والقانون الجنائي بطريقة متوازنة دون انحياز، مما منح نتائج الدراسة مصداقية أكاديمية وأثرًا تطبيقيًا حقيقيًا.

ثالثًا: مدى ارتباط النتائج بالفرضيات البحثية

الفرضيات

رغم أن الباحث لم يُصرِّح بفرضيات بحثه بشكل مباشر في بداية الدراسة، إلا أن تحليل المقدمة والأهداف والمنهجية يكشف عن مجموعة من الفرضيات الضمنية التي يمكن استنتاجها من بنية البحث، ومن أبرزها:

- **الفرضية الأولى:** أن الشريك غير المباشر يمكن أن يتحمل مسؤولية جنائية كاملة أو جزئية، رغم عدم مباشرته للفعل الإجرامي.
- **الفرضية الثانية:** أن الفقه الإسلامي يختلف في معالجة الاشتراك غير المباشر عن القانون الجنائي الوضعي.
- **الفرضية الثالثة:** أن القصد الاحتمالي والنية غير الصريحة لهما دور في تقرير المسؤولية الجنائية.
- **الفرضية الرابعة:** أن الظروف المصاحبة للفعل، أو التي تحيط بالشريك غير المباشر، تؤثر على طبيعة العقوبة أو مدى تحقق المسؤولية.

تقييم ارتباط النتائج بالفرضيات

تجسيد النتائج للفرضية الأولى:

تناولت الدراسة مسؤولية الشريك غير المباشر في الجرائم السلبية والإيجابية، وقارنت بين المذاهب الفقهية ومواقف القوانين الوضعية، لتخلص إلى أن المسؤولية قد تثبت على هذا الشريك إذا ثبت تأثيره أو تحريضه أو تقصيره، وهو ما يدعم الفرضية التي تنص على إمكانية تحميله للمسؤولية حتى دون مباشرته للجريمة.

دعم الفرضية الثانية بشكل دقيق:

نتائج الدراسة أبرزت فروقات واضحة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية، لا سيما في شروط تحقق المسؤولية، مثل القصد، والنية، والسببية. القانون يتوسع أحياناً بينما الفقه يشترط أركاناً أكثر صرامة. هذا يدعم الفرضية التي تقول بوجود تباين منهجي بين النظامين.

الفرضية الثالثة انعكست في نتائج تتعلق بالقصد الاحتمالي:

تم تخصيص مبحث مستقل لمسؤولية الشريك غير المباشر عن الجريمة في حال القصد الاحتمالي، وأكد الباحث أن هذا المفهوم محل جدل قانوني وفقهي، مما يعكس وجود ارتباط واضح بين الفرضية والنتائج.



النتائج استجابت للفرضية الرابعة من خلال تحليل أثر الظروف:
في فصل كامل، تم تناول أثر الظروف المختلفة (مثل الجهل، أو عدم العلم، أو انعدام النية) على تقرير مسؤولية الشريك غير المباشر. وأكد الباحث أن هذه الظروف قد تخفف أو تسقط العقوبة، وهو ما يثبت العلاقة المباشرة بين هذه النتيجة وتلك الفرضية الضمنية.
النتائج لم تكن تقليدية أو منقطعة عن إشكالات البحث:
لم تُذكر النتائج بمعزل عن سياقها، بل كانت خلاصة لتحليلات موسعة في فصول الدراسة، وبالتالي كانت ذات طابع تفسيري نقدي، لا تقرير، مما يُعزز من دقة ارتباطها بالمحاور النظرية للبحث.
الباحث لم يكرر نصوصاً أو يبني نتائجه على فروض افتراضية غير مدعومة:
بل استند إلى اجتهادات فقهية، وقواعد أصولية، ونصوص قانونية، وأحكام قضائية مقارنة، مما أعطى للنتائج مصداقية وربطاً منطقياً بالفرضيات.

الخلاصة

- 
- استهدفت هذه المهمة تحليل نتائج الدراسة وتقييمها من حيث مدى دقتها واتساقها مع الإطار العلمي والمنهجي، بالإضافة إلى فحص مدى ارتباطها بالفرضيات التي استند إليها البحث، وقد أظهر التحليل أن النتائج لم تكن عرضية أو عامة، بل جاءت منبثقة من مباحث الدراسة بشكل منطقي، وارتبطت بشكل وثيق بمشكلة البحث وأهدافه.
 - أما من حيث التقييم، فقد تبين أن النتائج اتسمت بالوضوح والاتزان، واستندت إلى معالجات علمية دقيقة عززت من مصداقيتها.
 - كما أظهرت أن الباحث نجح في الجمع بين الطرح الفقهي والنظامي بطريقة تكاملية، ما منح النتائج بعداً تأصيلياً وتطبيقياً في آن واحد.
 - وبناءً عليه، يمكن القول إن المهمة قد أكدت جودة النتائج ومناسبتها، وأثبتت وجود ترابط منطقي بين ما تم التوصل إليه من مخرجات وبين الفرضيات التي شكلت الإطار المرجعي للدراسة.



Thank You